البطالة في الاقتصاد اليمني والسيناريوهات المقترحة لمواجهتها

د. فضل علي مثنى *

SUMMARY

Unemployment represents one of the basic problems not only inYemen and developing countries but also, it became a problem for all countries in the advanced world.

This study puts a brief summary about unemployment, its concept and kinds of the international level, then appearing the unemployment in economy of Yemen through displaying features of unemployment phenomenon, it also concentrates on the main reasons of this phenomenon, some of which is related to the offer such as population, educational reasons and others related to the demand side such as external immigration specially to the neighboring Arab countries. Then the study moves to show the proposed scenarios for facing unemployment problem in economy of Yemen from the national point of view, then from the territorial point of view and then from the international point of view through acquiring benefits from experiments of some countries in this field.

This study ends with some recommendations which were achieved, by reseaarchers in Arab Research and Studies Institutes.

* أستاذ الاقتصاد الدولي المساعد - كلية الاقتصاد - جامعة عدن - اليمن

المقدمة

إن قضية البطالة تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أضحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة وهى فوق ذلك كله تحمل بين طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ولعله من المناسب القول بأن أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لا تفرق بين الدول الغنية المتقدمة والنامية هى تفاقم مشكلة البطالة، والمتمثلة بالتزايد المضطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه .

وتكمن خطورة مشكلة البطالة في عدد من الاعتبارات لعل أبرزها :

- تمثل البطالة جزءا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى اعتبارها منتجات مهددة يخسرها المجتمع.
- إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية فالآلات لا يضيرها أن تترك عاطلة والأرض لا يضيرها أن تترك دون استغلال، ولكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دورا له في عجلة الإنتاج .
- إن العمل وإن كان أحد وسائل الإنتاج إلا أنه الهدف من هذا الإنتاج فالهدف من أى نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان .
- إن البطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية في أى مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا علي الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، ناهيك عن وجود أعداد كبيرة من العاطلين من المتعلمين، وهذه هى إحدى سمات مشكلة البطالة في الظرف الراهن حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين أو على الأقل تكون اكثر وضوحا بينهم .

وطبقا للإحصاءات الحديثة فقد وصلت نسبة المتعطلين عن العمل إلى إجمالي القوي العاملة، في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٦,٩٨٪ وفي اليابان ٢,٧٪ وفي ألمانيا ٩٪ وفي فرنسا ٩,٢٪ وفي إيطاليا ١٩,٦٪ وفي السويد ١,٦٪ وفي المملكة المتحدة ١٣,٩٪ وفي كندا ١٩,٦٪.

إن هذه المؤشرات تدل على ارتفاع معدلات البطالة وأن عملية انخفاض حجم البطالة ومعدلاتها تحتاج الي مجهودات كبيرة تقوم بها حكومات تلك الدول .

أما في البلاد النامية التي تعاني من تعثر عمليات التنمية فيها، فإن البطالة فيها أكثر حدة حيث يزيد عدد العاطلين في هذه الدول علي المائة مليون فرد، كما أن نمو معدلات البطالة أكبر من نمو فرص العمل في تلك البلدان .

وبينما يستفيد أغلب العمال المتعطلين بالبلاد المتقدمة من نظم إعانات البطالة ومختلف أوجه الرعاية الاجتماعية مما يخفف عنهم الي حد كبير من مأساة التعطل عن العمل فإن العاطلين في الدول النامية يفتقدون كثيرا من هذه الميزات، ومن ثم فإن حالة البطالة بالنسبة لهؤلاء تمثل تهديدا مباشرا لحياتهم وحياة من يعولونهم من أفراد أسرهم.

وفي واقع الأمر فإن ظاهرة البطالة بالدول المتقدمة قد تطورت في السنوات الأخيرة لكى تصبح مشكلة هيكلية ترتبط ارتباطا وثيقا ولصيقا بخصائص هيكل اقتصاديات تلك البلدان .

وينسحب الوضع علي اليمن حيث أصبحت ظاهرة البطالة فيها تشكل أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية وتحديدا بطالة المتعلمين والتي تمثل النسبة العالية بين الداخلين الجدد لسوق العمل كل يوم.

وخلاصة القول لقد أصبحت مشكلة البطالة مصدر غلق للدول وخطرا يهدد سير التنمية في العالم لذلك فإن الضرورة تستدعي اتفاق دولي لإيجاد حلول ناجحة لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة التي تعوق سير تقدم الدول على مستوي العالم .

أهداف البحث:

- دراسة ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني .
- التعرف على أسباب مشكلة البطالة..
- محاولة التوصل إلى مقترحات تساعد على مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني .

افتراضات البحث:

لم تكن هناك خطة استراتيجية تضعها الدولة لربط التعليم بحاجات المجتمع الأمر الذي ترتب عليه استفحال ظاهرة البطالة من عام لآخر.

- لم ترتق التسهيلات والحوافز التي منحها قانون الاستثمار اليمني إلى مستوى التطبيق الفعلي وهو ما حد من زيادة جذب المستثمرين ومساهمته في اقتناء المشروعات التي ستساعد على امتصاص البطالة .

خطة البحث:

يتكون البحث من الآتي :

- **المحور الأول:** ملامح ظاهرة البطالة في الاقتصاد .
- **المحور الثاني:** أسباب مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني .
- **المحور الثالث:** السيناريوهات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني.
- **الخاتمة.**
- **التوصيات.**
- **الهوامش.**
- **المراجع.**

المحور الأول: ملامح ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني.

تعتبر مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد اليمني إن لم تكن أهمها علي الإطلاق، ويعني وجود البطالة بمعدلات مرتفعة عدم قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب العمالة وهذا يعني أن هناك اختلالات في أداء الاقتصاد القومي والذي يزيد من خطورة مشكلة البطالة في اليمن التي لم تكن وليدة الساعة بل هى مشكلة مزمنة حيث أخذت في التزايد مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وحتى الآن، وأصبحت البطالة السافرة من أهم ملامح الاقتصاد اليمني بكل قطاعاته بعد ما ظل يعاني ردحا من الزمن من بطالة موسمية في القطاع الزراعي أو بطالة مقنعة في القطاع الحكومي.

وعلي ضوء ما تقدم فإن الاقتصاد اليمني يعاني من ثلاثة أشكال رئيسية من البطالة تتمثل في [1] :

١- البطالة السافرة .

٢- البطالة المقنعة .

٣- البطالة الاختيارية .

وتتمثل البطالة السافرة في الفرق بين عرض العمل المتاح في الاقتصاد القومي والطلب عليه ويرجع تزايد هذا الشكل من أشكال البطالة في عدم ملاحقة الزيادات في فرصة العمل للتدفقات السريعة والمستمرة إلى سوق العمل نتيجة الزيادة السكانية ومعدل المشاركة في سوق العمل الذي أخذ في التزايد منذ نهاية الثمانينات وحتى الآن، علاوة على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي، والتي تضع قيودا أمام إمكانيات القطاع الخاص في التوسع وعدم قدرة الجهاز الحكومي على استيعاب عمالة إضافية .

أما البطالة المقنعة فقد عرفها الاقتصاد منذ زمن طويل خاصة في القطاع الزراعي ومع التحول في أنماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي أخذ موقع البطالة في التحرك من الريف إلى المدينة عبر قنوات الهجرة الداخلية وقدم مثل التعليم أحد هذه القنوات حيث أدت مجانية التعليم إلى ازدياد أعداد المتعلمين على مختلف مستوياتهم وقد أخذ هؤلاء طريقهم إلى الوظائف العامة في ظل التزام الدولة بتعيين الخريجين الأمر الذي

أدى إلى زيادة حدة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي إلى الدرجة التي أصبح دورها غير قادر على استيعاب مزيد من العمالة وخصوصا مع عدم الإحلال والتجديد في القطاع العام والمشاكل التي تواجهه، وبالتالي خصخصة عدد كبير من مؤسسات القطاع العام دون ان يقابل ذلك فتح مؤسسات جديدة من قبل القطاع الخاص أو قيام الدولة بإعادة ترتيب أوضاع العمالة في مرافق جديدة .

كما أن هناك نوعا ثالثا من أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني والمتمثل بالبطالة الاختيارية، وهى أن الفرد يختار وقت الفراغ بدلا من العمل واكتساب أجر إضافي لا لأنه حقق دخلا كبيرا وفر له مستوى معيشة مرتفعا يصبح معه وقت الراحة أفضل من أى سلعة أخري يمكن أن يشتريها بالدخل الإضافي، ولكن حقق مستوى من الدخل يوفر له حاجته وتطلعاته البسيطة المحدودة. ومن ثم يصبح العزوف عن العمل أفضل لديه من بذل المزيد من الجهد .

وهذا بطبيعة الحال يختلف مع مفهوم البطالة الاختيارية التي وردت في الأدب الاقتصادي والذي يرى أن الفرد يفضل وقت الفراغ عند المستوى المرتفع للدخل، بحيث يرفض العمل عند الأجر السائد مفضلا وقت الفراغ عن العمل .

جدول رقم (١)

تطور معدل البطالة في اليمن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

السنوات	معدل البطالة ٪	السنوات	معدل البطالة ٪
١٩٩٠	١٨	١٩٩٧	٣٣
١٩٩١	٢٧	١٩٩٨	٣٤
١٩٩٢	٢٧	١٩٩٩	٣٥
١٩٩٣	٢٨	٢٠٠٠	٣٥
١٩٩٤	٢٩	٢٠٠١	٣٦
١٩٩٥	٣٠	٢٠٠٢	٣٧
١٩٩٦	٣٢		

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٢الجهاز المركزي للإحصاء . ص٢٨

-كتاب الخطة الخمسية الأول (١٩٩٦- ٢٠٠٢) صادر عن وزارة التخطيط والتنمية.

-أحمد علي البشاري: الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (١٩٩٥-٢٠٠١) الخلفيات . المراحل . النتائج ، مجلة الثوابت العدد السادس عشر أبريل -يونيو ١٩٩٩ صـ ٩٦ صنعاء.

إن احتساب معدل البطالة يختلف من بلد إلى آخر بحسب اختلاف طبيعة المقاييس المستخدمة ففي اليمن يتم احتساب معدل البطالة حسب الآتي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times ١٠٠}{\text{مجموع القوى العاملة}}$$

وباستعراض بيانات الجدول (١) نلاحظ أن معدل البطالة قد سجل نموا مضطرداً وتحديدا في السنوات الأخيرة منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٢ بينما كان معدل البطالة في عام ١٩٩٠ (١٨٪) وقد تضاعف العدد عام ٢٠٠٢ حتى وصل إلى ٣٧٪ كما أظهرته بيانات كتاب الإحصاء السنوي للأعوام المنصرمة .

وقد أشارت التقديرات التي أعدتها جهات دولية متخصصة إلى أن مستوى البطالة قد يصل فعليا إلي ٤٠٪ كما أن هناك توقعات أخرى تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل مرشح للارتفاع في السنوات القادمة إذا ما أخذنا في الاعتبار زيادة النمو السكاني بمعدل (٣,٧٪ سنويا) علاوة على ارتفاع الوافدين الجدد لسوق العمل الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم القوي العاملة الفعلية .

من خلال إمعان النظر في المؤشرات السابقة يتضح أن معدل البطالة الفعلي يصل إلى ٤٠٪ وربما يميل إلى الارتفاع في الأعوام اللاحقة إذا لم تضع الدولة معالجات وأساليب جديدة لمشكلة البطالة .

إن معدل البطالة المرتفع لم ينحصر على نطاق ذوي المستويات الدنيا بل شمل ذوي الشهادات الجامعية وذوي التأهيل العلمي والتخصصي العالي .

تصنيف البطالة حسب المجالات المختلفة :

بطالة المتعلمين:

شهدت السنوات الأخيرة شكلا جديدا من أشكال البطالة حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين وبوجه خاص بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهى ظاهرة علي درجة كبيرة من الخطورة نظرا لأنها تتعلق بالعمل المؤهل في المجتمع اليمني حيث تمثل بطالة المتعلمين إهدارا للموارد الاقتصادية التي أنفقت في سبيل تعليمهم ويصبح العائد من هذا الاستثمار صفرا حيث لم تتم الاستفادة من الاستثمارات التي تمت في مجال التعليم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد إذ قد يتحول هذا الاستثمار إلى قيمة سالبة في حالة ما إذا مثل هؤلاء المتعلمون تهديدا لأمن المجتمع واستقراره [٢] أنظر الجدول (٢) الذي يوضح توزيع العاطلين في اليمن حسب الحالة التعليمية للفترة ١٩٩٠، ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٢)
توزيع البطالة في اليمن حسب الحالة التعليمية

جدول رقم (٢)

توزيع البطالة في اليمن حسب الحالة التعليمية

السنوات	أمي	يقرأ ويكتب	شهادة التعليم العام	الجامعي	غير مبين	الإجمالي
١٩٩٠	١٤١٣٦١	١١٦٢٣٥	٥٦٢١٥	٨٠٥	١٤٥٩	١١٦٠٧٥
١٩٩١	١٤٤١١٠	١١٦٨١٤	٥٧٢٤١	٩٧١	٢١٦٧	٣٢١٣٠٣
١٩٩٢	١٤٣٢١٥	١١٧١٢٦	٦١٣٠٢	٩٩٨	٣٤٩٠	٣٢١٨٤٠
١٩٩٣	١٤٤٥٣١	١١٧٦٤٤	٦٤٢٢٥	٢٥٠٦	٣٥١٣	٣٣٢٤١٩
١٩٩٤	١٤١٢٥٤	١١٧١٢١	٦٧٣١٢	٥٤٦٠	٤٥٢٧	٣٣٥٦٧٤
١٩٩٥	١٣٨٩٢١	١١٧٣٢٠	٧١٢١٤	٧٤١٢	٤٩٤٢	٣٣٩٨١٠
١٩٩٦	١٣١١٥٢	١٢٤٦١١	٧٤٢٢١	٩١٢٤	٥٥٦٦	٣٤٤٦٧٤
١٩٩٧	١٢٩١١٥	١٢٥٥٤٨	٧٧١٤٦	١١٣٧٠	٥٩٩٣	٣٤٩١٧٢
١٩٩٨	١٢٦٤١٢	١٢٨٢٥١	٧٨٢١٢	١٤١٢٠	٦٣٥٥	٣٥٣٣٥٠
١٩٩٩	١٢١٣٢٥	١٢٨٩٢١	٨٠٤٣١	١٥٢٩٠	٦٧١٠	٣٧٦٦١٣
٢٠٠٠	١٢٢٢٣٧	١٣٠٩٥٤	٨٢٦١١	١٥٩١٥	٧٨٤١	٣٥٩٥٥٨
٢٠٠١	١١٨١١٢	١٣٣٠٤٢	٨٣٧٤٣	١٧١٣١	٨٢٣٠	٣٦٠٢٥٨
٢٠٠٢	١١٦٥١٠	١٣٤١٦٧	٨٥٠٠١	١٩٢١٢	٨٩١٦	٣٦٣٨٥٦

المصدر . وزارة الخدمة المدنية والتأمينات،٢٠٠٣ ص ١١ صنعاء .

- الجهاز المركزي للإحصاء،وبرنامج نظام المعلومات سوق العمل: ٢٠٠٣، ص ١٧ صنعاء .

يوضح الجدول التغيرات في توزيع البطالة حسب الحالة التعليمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ حيث تبين انخفاض نسبة المتعطلين الأميين إلى إجمالي المتعطلين بشكل كبير بين عامى ١٩٩٠-٢٠٠٢ كذلك انخفاض نسبة المتعطلين ممن يجيدون القراءة والكتابة في حين نجد أن نسب المتعطلين من الحاصلين علي شهادة التعليم العام والتعليم الجامعي في تزايد وهذا يدل على انخفاض البطالة بين الأميين وتزايدها بين المتعلمين، الأمر الذي يوضح التحول من بطالة الأميين إلى بطالة المتعلمين.

البطالة حسب فئات السن المختلفة

جدول رقم (٣)

يبين إجمالي البطالة من الذكور والإناث حسب فئات العمر العشرية وحسب النوع لعام ٢٠٠٢

فئات العمر العشرية	العدد	الذكور	الإناث
١٠-١٩	٤٠١٨٧	٢٥٣٣٦	١٤٨٥١
٢٠-٢٩	٨٢٨٧٠	٧٢٩٤١	٩٩٢٩
٣٠-٣٩	٧٢٦١٥	٧٠٤٨٤	٢١٣١
٤٠-٤٩	٤٥٧٧٩	٤٤٣٤٣	٤٣٦
٥٠-٥٩	٢٧٦٤٢	٢٦٦٤٠	١٠٠٢
٦٠-٦٩	١٩٥٩١	١٩١٤٧	٤٤٤
٧٠+	٨٤٦١	٨٣٢٧	١١٣٤
الإجمالى	٢٩٧١٤٥	٢٦٧٢١٨	٢٩٩٢٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢-إبريل ٢٠٠٣ . صنعاء ص ٤٦,

من خلال ملاحظة الجدول (رقم ٣) يتضح أن من الملامح الهامة أيضا لمشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني أنها منتشرة بين فئات السن المختلفة، فقد كانت كبيرة في عددها في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) مقارنة بالفئات العمرية الأخرى .

كما نجد أن عدد البطالة في سن الشباب - تعدى النسب المقبولة وتحديدا بين الفئات العمرية (٢٠-٢٩) وإذا كانت هذه الأعداد بهذا الارتفاع فإنها في واقع الأمر تمثل مشكلة أمام الشباب في مقتبل العمر والقادر على العمل والراغب فيه وقد ظلت هذه الأعداد في تزايد من عام إلى أخر.

كما أنه يتضح من الجدول انخفاض عدد النساء المتعطلات في الفئة العمرية (+٧٠) عن عدد الذكور وهى نتيجة طبيعية لعامل العمر وذلك لأن المرأة تحال للتقاعد في سن مبكر مقارنة بالرجل.

ارتفاع أعداد الرجال المتعطلين في الفئات العمرية (٣٠-٦٩) عن نسبة الإناث العاطلات في تلك المرحلة العمرية وهذا يعود لأسباب اجتماعية كالعادات والتقاليد التي لازالت عالقة بأذهان بعض المواطنين.

إن ارتفاع سوق العمل يفضل توظيف الذكور عن الإناث بسبب وجود بعض القوانين المنظمة لعمل المرأة والتي لا ترغبها بعض الجهات التي توظف العمالة وتحديدا القطاع الخاص واتساع مشاركته في النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق أعلى درجات الربح دون مراعاة الأهداف الاجتماعية التي يتسم بها القطاع العام الحكومي مثل مراعاة ظروف المرأة حتى يمكنها التوفيق بين مسئوليتها في العمل ومسئوليتها الاجتماعية .

ارتفاع عدد المتعطلين من كلا الجنسين في الفئة العمرية (١٠-٥٩) يدل على أن المجتمع اليمني نشط اقتصاديا وفنيا .

البطالة بين المحافظات:

تعد البطالة بين المحافظات أحد الملامح الرئيسية لانتشار ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني حيث انتشرت ظاهرة البطالة في كافة محافظات الجمهورية وان اختلفت نسبتها من محافظة لأخرى ومن فترة لأخرى أنظر الجدول رقم(٤) الذي يوضح انتشار ظاهرة البطالة في محافظات الجمهورية في السنوات ١٩٩١-٢٠٠٢ .

جدول رقم(٤)

معدل البطالة بين المحافظات في الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٢

المحافظة	١٩٩١	٢٠٠٢	المحافظة	١٩٩١	٢٠٠٢
صنعاء	٢٢,١١	٣٥,٣	صعدة	٢١,٣	٢٩,١
عدن	٥,٣	٢٧,١	شبوة	٦,٩	٣٠,٢
تعز	١٩,٥	٢٨,٢	حجة	١٨,٦	٢٥,١
الحديدة	١٨,١	٣٥,٩	المويت	١٩,٤	٣١١,٢
حضر موت	٦,٢	٢٩,١	الجوف	١٧,١	٢٩,٥
إب	٧,٩	٢٨,٢	مارب	١٨,٧	٢٧,٢
لحج	٦,٥	٣٠,١	البيضاء	١٩,٢	٣٠,١
ذمار	٢٠,٥	٢٩,٣	المهرة	٥,٢	٢٧,٢
أبين	٥,٩	٣٠,١	عمران	-	٢٥,٣
الأمانة	١٩,٥	٣١,٧	الضالع	-	٣١,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء أبريل ٢٠٠٣ص ٤٦ .

من خلال ملاحظة الجدول رقم (٤) يتضح بأن ظاهرة البطالة ظلت تتزايد من سنة إلى أخرى طوال الفترة الممتدة من ١٩٩١-٢٠٠٢ في كل محافظات الجمهورية اليمنية والسبب يعود إلى ازدياد الخريجين من المتعلمين وضيق سوق العمل وهو ما يطلق عليه ازدياد العمالة على الطلب .

تحليل خصائص القوة العاملة اليمنية:

يتوقف نجاح أى اقتصاد في مواجهة مشكلته الاقتصادية على قدرته على تعبئة وتنمية موارده المادية البشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراده .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد اليمني يتميز بندرة نسبية في موارده المادية من ناحية ووفرة نسبية في موارده البشرية من ناحية أخرى إلا إنه لا يستطيع استغلال تلك الموارد البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل:

وإذا ما نظرنا إلي عدد القوة غير العاملة ومقارنتها بعدد السكان البالغ ١٨,٧ مليون نسمة لوجدنا بأنها تمثل ثلث السكان أى ٦,٥٦ مليون نسمة كما يلاحظ اتجاه هذه النسبة للتزايد علاوة على أن قوة العمل لا تستغل بالكامل ففي عام ٢٠٠٢ انخفضت نسبة قوة العمل إلي إجمالي السكان لتصبح ٢٦,٢ ٪ منها ٢٣,١ ٪ مشتغلون ٣,١٪ متعطلون .

نخلص من ذلك أن الارتفاع المستمر في نسبة المتعطلين إلي كل من إجمالي السكان وقوة العمل وهو ما يمثل ضياعا لموارد بشرية كان يمكن استغلالها خاصة في اقتصاد يتصف بنقص نسبي في موارده المالية .

ومن اجل التعرف على المهن التي يتركز فيها العمل فإن الضرورة تستدعي تدعيم ذلك بالجدول رقم (٥) بحسب التالي .

جدول رقم (٥)

المهن التي يتركز فيها العمل

القطاعات السنة	الزراعة ٪	الصناعة والتعدين٪	التشييد والبناء ٪	الكهرباء والغاز ٪	التجارة ٪	النقل والتخزين والمواصلات ٪	خدمات أخرى ٪	إجمالى ٪
١٩٩١	٥٩,١	٨,٩	٣,١١	٠,٣	٧,١	٢,٨	١٨,٧	١٠٠
١٩٩٢	٥٣,٢	٩,٧٧	٢,٩	٠,٤	٧,٤	٢,٩	٢٣,٥	١٠٠
١٩٩٣	٥١,٦	١٠,٥	٢,٧	٠,٣	٧,٦	٠,٣	٢٤,٣	١٠٠
١٩٩٤	٤٩,١	١٢,٩	٢,٨	٠,٥	٨,١١	٣,٤	٢٣,٢	١٠٠
١٩٩٥	٤٧,٦	١٣,٢	٣,٥	٠,٦	٧,٦	٣,٥	٠,٢	١٠٠
١٩٩٦	٤٥,٢	١١,٧	٣,٧	٠,٦	٩,٢	٣,٧	٢٥,٩	١٠٠
١٩٩٧	٤٣,٩	١٢,٧	٣,٨	٠,٥	٩,٧	٣,٩	٢٥,٥	١٠٠
١٩٩٨	٤٠,١	١٢,٧	٣,٩	٠,٦	١٠,١	٤-	٢٨,٦	١٠٠
١٩٩٩	٣٩,٢	١٣	٤,١١	٠,٧	١٠,٥	٣,٥	٢٩	١٠٠
٢٠٠٠	٣٨,٩	١٣,٩	٤,٧	٨,٠٠	١٠,٩	٣,٩	٢٦,٩	١٠٠
٢٠٠١	٣٨,١	١٤,٢	٤,٩	٠,٨	١٠,٩	٣,٨	٢٧,٣	١٠٠
٢٠٠٢	٣٨,٧	١٤,٤	٤,٨	٠,٧	١٠,٨	٣,٧	٢٦,٩	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط كتاب الإحصاء العام ٢٠٠٢ إبريل ٢٠٠٣ ص ٧٦

من خلال ملاحظة الجدول رقم (٥) يتضح أن التغيرات الهيكلية في العمالة على المستوى القومي في بداية التسعينات كانت محدودة ولم ترتق إلي مستوى أحداث تغيرات جوهرية في وضع توزيع العمالة على الأنشطة المختلفة للاقتصاد إذ أن الانخفاض الذي حدث في نسبة استيعاب العمالة بقطاع الزراعة لم يتجاوز ٥,٩ ٪ كما أن الارتفاع الذي حدث في نسبة استيعاب العمالة بقطاع الصناعة وقطاع الخدمات لم يتجاوز على التوالي ٠,٨ ٪ ١,٢ ٪ .

ومن هنا يبدو أن التركيز الأكبر على العمالة لا زال في قطاع الزراعة يلي ذلك قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة فالقطاعات الأخرى .

قطاع الزراعة :

نجد أنه في مقدمة الأنشطة التي تساهم بنصيب ملحوظ في الدخل والعمالة حيث يعمل به اكثر من ثلث قوة العمل .

قطاع الصناعة :

يعتبر هذا القطاع من الأنشطة الرئيسية التي تلعب دورا أساسيا في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي . ويعمل به ١٣ ٪ من إجمالي العاملين وقد تطور حجم العمل في هذا القطاع من ٨,٩٪ عام ١٩٩١ إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٢ ويرجع ذلك إلي زيادة الاستثمارات الصناعية كثيفة رأس المال وتوجيه جزء كبير من الاستثمارات لعمال الإحلال والتجديد .

قطاع التشييد والبناء :

تزايد نصيب هذا القطاع من قوة العمل من ٣,١٪ عام ١٩٩١ إلي ٤,٨٪ عام ٢٠٠٢ .

قطاع الخدمات :

يأتي قطاع الخدمات في مقدمة الأنشطة على المستوي القومي في استيعاب العمالة حيث ازداد نصيبه من ١٨,٧ عام ١٩٩١ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٩ ثم انخفض في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٦,٩ ٪ ويعاني هذا القطاع من البطالة المقنعة .

قطاع النقل والمواصلات والتخزين :

يضم ٣,٧٪ من قوة العمل وتبلغ الاستثمارات الموجهة اليه نحو ٣٠٪ من جملة الاستثمارات .

ويتضح من العرض السابق تراجع قدره الأنشطة الاقتصادية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في سوق العمل اليمني وانخفاض قدرة هذه الأنشطة في المساهمة في توفير فرص عمل بنفس المعدلات في الخطط السابقة ويرجع ذلك إلي حالة التشبع في هذه القطاعات.

المحور الثاني :أسباب مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني :

في المحور الأول تم استعراض ملامح ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني وتم التعرف على أن الظاهرة أخذت في الزيادة منذ منتصف السبعينات وانتشرت بين مختلف الفئات العمرية وبين مستويات التعليم المختلفة .

وفي هذا المحور يتم تناول الأسباب التي أفرزت ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني وهذه الأسباب بعضها يتعلق بجانب العرض وأخرى تتعلق بجانب الطلب وتعتبر الأسباب السكانية والسياسات التعليمية أهم الأسباب المتعلقة بجانب العرض فقد أدت الزيادة السكانية إلى زيادة قوة العمل ومع عدم قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الأفراد الجدد الداخلين إلي سوق العمل علاوة على ارتفاع معدل المشاركة الأمر الذي ترتب عليه زيادة حدة البطالة أما السياسات التعليمية فتعد مسئولة عن زيادة عرض العمل المتعلم والذي لا تتناسب مهارتة وكفاءته مع احتياجات سوق العمل .

أما الجوانب المتعلقة بجانب الطلب على العمالة فتحدد بناء على الطلب المحلي والطلب الخارجي للقوي العاملة . ويمكن التعرف على الطلب الخارجي من خلال صافي الهجرة الخارجية أما ما يتعلق بالطلب الداخلي للقوى العاملة فيعتمد على حجم الاستثمارات القومية ونمط توزيعها بين القطاعات والمحافظات ونمط الاستثمار من حيث الفن الإنتاجي المستخدم ونمط التوزيع والاستثمارات بين القطاعين العام والخاص.

أ - الأسباب المتعلقة بجانب العرض :

تتلخص هذه العوامل في الزيادة السكانية ومن ثم زيادة قوة العمل ومعدل المشاركة وكذلك السياسات التعليمية ويمكن توضيحهم تفصيلا حسب الآتي :

أولا : الأسباب السكانية:

ترجع مشكلة البطالة إلى اعتبارات تتعلق بجانب العرض وأخرى تتعلق بجانب الطلب وتمثل الزيادة السكانية والمشاركة في سوق العمل أهم العوامل المتعلقة بجانب العرض إذ يتحدد حجم القوى العاملة بالنمو السكاني والمشاركة في سوق العمل .

وقد أجريت العديد من الدراسات في الدول النامية والتي خلصت إلى أن معدل النمو السكاني السريع كان من أهم العوامل المؤثرة على زيادة معدل البطالة عن المعدل الطبيعي .

ومن الملاحظ في اليمن ارتفاع المعدلين (معدل النمو السكاني ومعدل المساهمة في سوق العمل) فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من السياسات مثل : الحملات المختلفة لتنظيم الأسرة وسياسة نشر التعليم ورفع المستوى الصحي للحد من النمو السكاني إلا أنه على الرغم من هذه الجهود فقد ظل معدل النمو السكاني مرتفعا وبالنظر إلي الجدول رقم (٦) والذي يوضح التطور السكاني وقوة العمل في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٢ نلاحظ ما يلي :

إن عدد السكان في اليمن قد ارتفع من ١٢,٩٥١,٩٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلي ١٨,٧١٠,٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ بزيادة قدرها ٥,٧٥٨,٣٤٠ مليون نسمة خلال الفترة وبمعدل نمو متوسط قدره ١,٨٪ [٣] وبالنظر إلى هذه الفترة مقسمة إلي فترتين الأولى ١٩٩٠-١٩٩٦ والثانية من ١٩٩٧-٢٠٠٢ فإننا نلاحظ ازدياد متوسط معدل النمو من فترة إلى أخري، ويرجع ذلك إلي عدم اتباع وسائل تنظيم الأسرة نتيجة لبعض العادات والتقاليد والعقيدة الدينية المنتشرة بين الأغلبية الساحقة من السكان .

جدول رقم (٦)

تطور السكان خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٢)

السنوات	عدد السكان	معدل الزيادة السنوية ٪
١٩٩٠	١٢,٩٥١,٩٦٠	-
١٩٩١	١٣,٩١١,٦٨٣	٢,٠
١٩٩٢	١٤,٨٧١١,٤٠٣	٢,٢
١٩٩٣	١٥,٩٧٢,٨	٢,٣
١٩٩٤	١٦,٨٣١١,١٣١	٢,٢
١٩٩٥	١٦,٢٤٤,٤١٨	١,٨
١٩٩٦	١٦,٦٥٧,٧٠٥	١,٦
١٩٩٧	١٧,١١٣٢,٩٥	١,٨
١٩٩٨	١٧,٠٧١,٠٠٠	٢,١
١٩٩٩	١٧,٤٢٢,٣٠٠	٢,٠
٢٠٠٠	١٧,٨٥١,٢١٠	٢,١
٢٠٠١	١٨,١١٢٠,٣١٥	١,٨
٢٠٠٢	١٨,٧١٠,٣٠٠	١,٩

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩١-٢٠٠٢ الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط - صنعاء أبريل ٢٠٠٣

ثانيا : الأسباب التعليمية :

ان للسياسة التعليمية المطبقة خلال الفترة المنصرمة وعدم الربط بين سياسات التعليم والتوظيف أكبر الأثر في زيادة عدد الخريجين سنويا من الجامعات وقد أدت الأعداد المتزايدة من الخريجين سنويا إلى عدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق وظائف لهؤلاء الخريجين وباستطلاع بيانات الجدول رقم (٧) الذي يوضح تطور خريجي الجامعات نلاحظ ما يلي :

- ارتفاع عدد الخريجين في مختلف الجامعات اليمنية من ٣٩٩٢خريجا عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١١١٨٣ خريجا عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ٧١٩١خريجا وبمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٢١٧ خريجا وقد بلغ متوسط معدل النمو ٢٨٧٪ . سنويا وارتفع الرقم القياسي لخريجي الجامعات من ١٠٠٪ عام ١٩٩١/٩٠ وهى سنة الأساس إلي ١٠٩,٨٪ عام ١٩٩٥/٩٤ . (٤)
- انخفض عدد خريجي الجامعات في العام ١٩٩٥/٩٤ عن الأعوام السابقة بنسبة كبيرة حيث وصل إلي ٤٣٨٥ خريجا والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض عدد الخريجين من كليات التربية وبالتحديد من كليات التربية التابعة لجامعة صنعاء .. - عادت زيادة الخريجين في الأعوام ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث وصلت الزيادة في ٢٠٠٢ نحو ٢٧٦٢٠ خريجا بزيادة سنوية قدرها ٣٩٤٦ خريجا وترجع الزيادة في خريجي التعليم الجامعي إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلي: (٥)

١- انخفاض تكاليف التعليم الجامعي ويترتب على ذلك زيادة الطلب علي التعليم وبالتالي عرض الأفراد المؤهلين بشكل يتجاوز الطلب عليهم ولا شك في أن مجانية التعليم لها مبرراتها الإنسانية والاجتماعية إلا أنها تعد سببا رئيسيا من أسباب الاختلال بين عرض العمل والطلب علية فجانب العرض يتزايد بسرعة نظرا لزيادة السكان أما جانب الطلب فإنه يتحدد بمجموعة من العوامل التي تحكم النشاط الاقتصادي على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة .

٢- إنشاء عدد من الجامعات الإقليمية الأمر الذي يسير على أبناء الريف إكمال دراساتهم الجامعية رغبة في الحصول علي فرص أفضل في المستقبل وبالتالي يزداد عدد الدارسين في الجامعات ومن ثم الخريجين والذين يجدون طريقهم إلي سوق العمل فيزداد الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه .

٣-عدم التنسيق والربط بين سياستى التعليم والتوظيف ، الأمر الذي أدى إلي عدم التوفيق بين خريجي التعليم واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية فنظام التعليم الجامعي يقوم علي نظام التنسيق الذي يعتمد على درجات الطالب دون النظر إلي المهارات والكفاءات وحاجة الاقتصاد القومي إلى تخصصات معينة ويتجلى ذلك في ندرة بعض التخصصات والوفرة الزائدة في تخصصات أخرى .

٤ - قصور المعلومات عن سوق العمل في اليمن وخاصة ظروف العمل وطبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في القطاعات المختلفة ولفترات قادمة بحيث يستطيع الفرد اتخاذ القرارات في المفاضلة بين العمل وإكمال الدراسة، عند اختيار التخصص ويستعين بها الفرد عند الانتقال من عمل لآخر.

٥- نظرة التقدير التي توارثتها الأجيال نحو الشهادة الجامعية، ورغم تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت الناس يغيروا من وجهة نظرهم حول التعليم العالي إلا أن هناك الكثير الذي لم يغير وجهة نظره خصوصا في غموض وغياب البديل الذي يجعل الفرد يتخلى عن هذه النظرة .

جدول رقم (٧) تطور خريجي التعليم الجامعي خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

السنوات	العدد	معدل النمو السنوي	الرقم القياسى
١٩٩١/٩٠	٣٩٩٢	-	٪١٠٠
١٩٩٢/٩١	٤٤٦١	٪١٢	٪١١١,٨
١٩٩٣/٩٢	٧٠٥٠	٪٥٧,٦	٪١٧٦
١٩٩٤/٩٣	١١١٨٢	٪٧٢,٧	٪٢٩٦
١٩٩٥/٩٤	٤٣٨٥	٪٣٩	٪١٠٩,٨
١٩٩٦/٩٥	٤٨٦١	٪١٩	٪ ١٢١,٧
١٩٩٧/٩٦	٥٢٤٧	٪١٧,٨	٪١٣١,٤
١٩٩٨/٩٧	١١١٥٦	٪٢١	٪٢٠٨
١٩٩٩/٩٨	١٦٢٢٠	٪٤٥	٪٤٠٦
٢٠٠٠/٩٩	٢٠٣١١	٪٢٥	٪٥٠٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٤١١٥	٪١٨	٪٥٠٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣١٦١٢	٪٣١	٪٧٩١

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٢ صنعاء ص ٤٨,

(ب) الأسباب المتعلقة بجانب الطلب :

وتتلخص أهم هذه الأسباب فى حركة الهجرة الخارجية وخصوصا الى الدول العربية المجاورة .

ثالثا: لأسباب الإقليمية والدولية :

لعبت الظروف الإقليمية دورا أساسيا فى التخفيف من حدة هذه البطالة منذ منتصف الثمانينات وحتى بداية التسعينات حيث اتسمت هذه الفترة بزيادة تحويلات العاملين من الخارج وزيادة إيرادات السياحة والبترول وميناء عدن، ولعبت الهجرة الخارجية دورا هاما في التخفيف من حدة البطالة إلا أن أزمة الخليج الثانية أثرت على العمالة اليمنية بالخارج حيث أدت إلى عودة ما يربو عن ٧٥٠ ألف عامل من دول الخليج وتحديدا من المملكة العربية السعودية [٦] إن هذا العدد قد لعب دورا سلبيا في الإخلال بحركة تدفقات تحويلات المغتربين وأضاف عبئا جديدا على الاقتصاد اليمني بصفة عامة وعلى التوظف بصفة خاصة.

المحور الثالث : السيناريوهات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد اليمني:

في المحورين السابقين تم التعرف على ملامح البطالة وأسبابها في الاقتصاد اليمني، ويتناول هذا المحور كيفية مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني وينقسم إلى ثلاث نقاط تتناول الأولى مواجهة مشكلة البطالة على المستوى القومي وهى بدورها تنقسم إلى جزأين يشير الأول إلى المشاكل المتعلقة بجانب العرض ، وفى هذا الصدد تعتبر الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة في هذا المجال هذا بالإضافة إلى السياسة التعليمية والربط بينها وبين سياسة التوظف .

أما فيما يتعلق بالجوانب (الأساليب) المتعلقة بجانب الطلب على العمالة فهناك ثلاث نقاط يتم من خلالها خلق فرصة عمل، الأولى تتصل بالاقتصاد القومي وفى هذا المجال يشار إلى زيادة قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل وذلك من خلال زيادة الاستثمار ومراعاة القطاعات المستوعبة للعمالة خلال عملية توزيع الاستثمار وتطبيق أساليب فنية كثيفة العمل في المجالات التي تسمح بذلك مع تنشيط دور القطاع الخاص

وتشجيعه على استيعاب العمالة مع عدم تخلي الدولة عن دورها في هذا المجال.

أما النقطة الثانية فتتمثل بالبعد الإقليمي لمواجهة مشكلة البطالة وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بتصدير عنصر العمل مع مراعاة المحافظة على حقوق العاملين بالخارج .

وأخيرا النقطة الثالثة من خلال تخطيط قطاع التصدير وفتح أسواق أمام المنتجات اليمنية علاوة على ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في مواجهة مشكلة البطالة (البعد الدولي) .

مواجهة البطالة من المنظور القومي :

تعد مشكلة البطالة قضية محلية بالدرجة الأولى، وإن كانت هناك عوامل إقليمية ودولية قد ساهمت في زيادة حدة المشكلة ومن ثم فإن عبء مواجهة مشكلة البطالة في اليمن يقع أولا على الاقتصاد القومي وعلى ذلك فإن هناك نوعين من السياسات التي من خلالها يمكن مواجهة مشكلة البطالة في اليمن، فالنوع الأول من هذه السياسات هو تلك المتعلقة بجانب عرض العمل ويتعلق النوع الثاني من السياسات بجانب الطلب على العمالة فالبطالة ما هى إلا الاختلال بين العرض والطلب وذلك إما نتيجة قصور الطلب أو فائض العرض .

أولا: السياسات المتعلقة بجانب العرض :

تعتبر هذه السياسات المسئولة عن عرض العمل في الاقتصاد القومي ومدى ملائمة المعروض من العمل مع الطلب عليه وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى نوعين من السياسات وهما : السياسة السكانية والسياسة التعليمية حيث تعد الأولى مسئولة عن زيادة معدل السكان ، وتعد الثانية مسئولة عن عدم التوافق بين المعروض والمطلوب من قوة العمل . وعلى ذلك فإن علاج الخلل في هاتين السياستين يمكن أن يلعب دورا هاما في الحد من الزيادة السكانية وبالتالي قوة العمل وعلاج الاختلال بين نوعية العمالة المعروضة والمطلوب في الاقتصاد القومي .

أ. السياسة السكانية:

إذا ما نظرنا إلى السكان في بداية القرن فإننا سنجد زيادة سكانية مطردة خلال الفترة المنصرمة منذ بداية القرن العشرين وخلال كل المنعطفات التي مرت بها اليمن حتى اليوم إذ بلغ عدد السكان بحسب الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٢ نحو ١٨,٧١٠,٣٠٠ مليون نسمة معدل الزيادة السكانية ٣٪ وذلك على الرغم من أن الدولة في السنوات القليلة الماضية وقد عملت على اتباع سياسة سكانية تهدف إلى تكثيف الجهود في مجال تنظيم الأسرة وتوفير الوسائل في الوحدات الصحية على مستوى المحافظات .

وتشير بيانات تطور الإنجاب إلى أن السيدات في الريف أكثر إنجابا من السيدات في الحضر بحسب الجدول التالي :

جدول رقم (٨)
التوزيع السكاني بين الريف والحضر

البيان	عدد السكان ٢٠٠٢
إجمالى ساكن الجمهورية	١٨,٧١٠,٣٠٠
ريف	١٣,٩٦٠,١٠٠
حضر	٤,٧٥٠,٢٠٠

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ صنعاء - إبريل ,٢٠٠٣ص٢٨ .

من خلال تحليل السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية يتضح أن هناك نوايا طيبة لدى القائمين على سن السياسة السكانية إلا أن تلك النوايا ينبغي أن تقترن بالأفعال التطبيقية مع شعور وإدراك الباحث بأن هناك جملة من الصعوبات لعل من أبرزها صعوبات تتصل بالناس أنفسهم في عدم قناعتهم للقيام بتنظيم الأسرة وتحديد الإنجاب بحجة أن ذلك يتنافى مع العقيدة الإسلامية والشرع ويتنافى مع التقاليد الموروثة والأسباب الموضوعية تتصل وظروف الواقع وعدم توفر الإمكانيات المتاحة حتى في الحدود الدنيا التي تساعد القائمين على تنظيم الأسرة في نشر الوعى الصحي

وإيصال المعلومات إلى الناس بطرق تجعلهم يسهمون في التفاعل مع تلك المعلومات بصورة حية .

وهنا يرى الباحث بأنه من الضروري رسم استراتيجية قومية تهدف إلى تنظيم الأسرة في اليمن وينبغي أن توفر لها الإمكانيات المادية والمعنوية من قبل الدولة وتتمثل الاستراتيجية بالآتي :

- حق كل مواطن في الحصول على خدمات عالية الجودة في مجال صحة الإنجاب باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خدمات الرعاية الصحية الأساسية التي تكفلها للمواطنين.
- تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص على فتح عيادات جديدة وإدارة المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية للإنجاب مع ضمان توفير الوسائل وكذلك الموارد البشرية مع الالتزام بمعايير الجودة .
- إقامة وحدات خدمة متنقلة تمكن من الوصول إلى المناطق النائية والقرى في الريف بهدف تقديم خدمة صحة الإنجاب .
- رفع الوعى بأهمية مواجهة مشكلة الزيادة السكانية .
- بناء نظام متكامل للمعلومات في مجال الصحة والسكان لدعم اتخاذ القرار على كافة المستويات .

ب. السياسة التعليمية:

تمثل السياسة التعليمية فكرا عاما أو اتجاهات توجه النظام التعليمي وهى في ذات الوقت تيسر تنفيذ الأهداف التربوية وتحقيقها في المؤسسات التعليمية من أجل خدمة أعضاء هذه المؤسسات، ومن ثم فالسياسة التعليمية تقدم تصورا لبرنامج العمل الذي يستخدم كمؤشر للقرارات الحالية والمستقبلية فيما يتصل بأى قضية في الحقل التعليمي وقد اتضح مما سبق أن عدم الربط بين سياسات التعليم وسياسات التوظف قد أدى إلى تخريج أعداد لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، الأمر الذي ضاعف من بطالة الخريجين في السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد الخريجين من ٢٥٣١ خريجا

عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٢١١ خريجا عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بزيادة قدرها ١٦٦٨٠ خريجا منهم ١٢٢١٠ مؤهل عالي، ١٨٥٥ مؤهل فوق المتوسط، ٢٦١٥ مؤهل متوسط حيث مثلت هذه الزيادة ٨٧٪ بالنسبة للمؤهلات العليا و ٥٪ بالنسبة للمؤهلات فوق المتوسطة و ٨٪ للمؤهلات المتوسطة والجدول رقم (٩) يوضح فائض الخريجين في عامي ١٩٩٠، ٢٠٠٢ والفرق بين الرصيدين العامين. (٧)

مما سبق يتضح أن تزايد فائض الخريجين عاما بعد آخر نتيجة للسياسات التعليمية والتشوهات في النظام التعليمي والتي ينتج عنها عدم التناسب بين احتياجات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي، وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى :

١- الاعتماد على أسلوب التدريب التحويلي وذلك من خلال التوسع في إنشاء برامج تدريبية في بعض الصناعات والاستعانة بورش المدارس الصناعية وكليات الهندسة .

٢- إدخال برامج التعليم الفني والحرف ضمن التعليم العام حسب البيئة التي توجد فيها المدارس وبذلك يمكن إمداد سوق العمل بما يحتاج إليه كما أن التوسع في هذا الأسلوب يعني سد العجز في هذه التخصصات في الأجلين القصير والمتوسط .

جدول رقم (٩)
يبين عدد الخريجين في عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ والفرق بينهما

عدد الخريجين	الزيادة في عدد الخريجين	الفرق	مؤهل	متوسط	مؤهل فوق متوسط
١٩٩١/٩٠	٢٥٣١	-	-	-	-
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٩٢١١	١٦٦٨٠	١٢٢١٠	٢٦١٥	١٨٥٥

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٠، وزارة التخطيط - صنعاء ص, ١١

ثانيا: السياسات المتعلقة بجانب الطلب :

يعتبر حجم ونمط الاستثمار من أهم المحددات للتوظف ومن ثم البطالة إلا أنه في حالة اليمن لم ترتق الاستثمارات إلى مستوى الطموح بسبب الاختلالات التي رافقت قطاع الاستثمار وهيكل توزيعها في غير صالح القطاعات المستوعبة للعمالة الأمر الذي يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة .

وعلى ذلك فإن مواجهة مشكلة البطالة من منظور جانب الطلب يقتضي مراجعة لحجم ونمط الاستثمار حيث يمثل الاستثمار المحدد الأساسي للنمو والتشغيل على المستوي القومي ومن ثم فإن إعادة النظر في معدلات الاستثمار ونمط توزيعها بين القطاعات الاقتصادية والفن الإنتاجي المستخدم وتنامي دور القطاع الخاص من شأنه أن يعمل على الحد من زيادة واستمرار مشكلة البطالة في اليمن .

سياسة مواجهة البطالة من المنظور الإقليمي (٨)

في واقع الأمر لا يمكن علاج ومواجهة مشكلة البطالة بمعزل عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة ومن ثم فإن علاج ومواجهة مشكلة البطالة في اليمن يتطلب الأخذ بمجموعة من السياسات على المستوى الإقليمي لعل أبرزها ما يلي :

١- سياسات تتصل بالهجرة الخارجية .
٢- سياسات تتصل بالتصدير للدول العربية .
٣- سياسات تشجيع الاستثمارات العربية في اليمن .

إن هذه السياسات يمكن أن تلعب دورا في التخفيف من حدة البطالة في اليمن على الأقل في الأجل القصير، حتى تستطيع السياسات في الأجل الطويل مواجهة مشكلة البطالة والتي يقع عبئها على الاقتصاد القومي وفيما يلي يتم تناول هذه السياسات .

(١) سياسات الهجرة الخارجية وانتقال العمالة إلى الدول العربية :

على الرغم من أن العمل العربي المشترك قد بدأ أولى خطواته في عام ١٩٤٥ إلا أنه من الملاحظ أن انتقال العمالة بين الدول العربية يخضع للتلقائية وعدم

التنسيق ويخضع لحرارة العلاقات بين الدول العربية وإذا كان تشجيع انتقال الأفراد بين الدول العربية يعد أحد العناصر الهامة للتكامل الاقتصادي إلا أنه لم يحظ بالأهمية الكافية إذ ما زال انتقال العمالة للدول العربية يخضع للقوانين الداخلية سواء بالنسبة للبلد المرسل أو البلد المستقبل أو لبعض الاتفاقيات الثنائية المحددة بين الدول العربية .

إن هناك محاولات متواضعة تمت في هذا المجال لعل أبرزها اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٥٧ التي تنص على حرية تنقل الأفراد بين الدول العربية للإقامة والعمل .

وهناك اتفاقيات مماثلة في الأعوام ١٩٥٧، ١٩٦٧، ١٩٨٠ وكان آخرها قرار مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة عشرة عام ١٩٩٠ كل هذه الاتفاقيات أقرت استراتيجية لتطوير الاستخدام وتحقيق تكامل مناسب في القوى العاملة العربية إلا أن العمل الحقيقي بهذه الاتفاقيات لم يتم بالشكل الكاف بل ظل التكامل العربي في مجال القوى العاملة يخضع لحجم المعاملات بين الدول وقد تأثرت اليمن بفعل ذلك خاصة بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن الدولة تعمل على التغلب على الصعوبات المختلفة التي تعوق هجرة العمالة اليمنية إلى الخارج حتى يتم الحفاظ على إيجابية صافي الهجرة الخارجية وقد تم وضع جملة من الضوابط التي تنظم عملية الهجرة، وتعمل الدولة على تدعيم الاتفاقيات الثنائية مع العديد من دول المهجر من جهة والحفاظ على حقوق العاملين من جهة أخرى..

كما أن اليمن قد استطاعت أن تعمل على تنقية الأجواء مع دول الجوار وبالذات المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وتواصل جهودها لتنقية الأجواء بين مختلف البلدان العربية للحفاظ على العلاقات الطيبة بين اليمن وتلك البلدان وخاصة في مجال تشجيع هجرة اليمنيين للخارج وتنظيم الهجرة بين الدول العربية عموما .

كما أن الدولة تقوم بدراسة الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها من العمالة حاليا ومستقبلا ويساند ذلك تدعيم تواجد العمالة اليمنية في الخارج .

(٢) سياسات التصدير للدول العربية :

تتطلب سياسات مواجهة مشكلة البطالة في اليمن زيادة في الصادرات بصفة عامة والصادرات إلى الدول العربية بصفة خاصة، حيث تمثل السوق العربية المنفذ الطبيعي للصادرات اليمنية، وذلك نظرا لقرب هذه الأسواق وقدرتها على استيعاب الصادرات اليمنية نتيجة لتشابه الأذواق والعادات والتقاليد، أضف إلى ذلك ما تمنحه الأسواق العربية من ميزات للصادرات اليمنية فى مواجهة مثيلاتها التي ترد من دول أخرى .

وفى إطار التعاون الثنائي فقد شرعت اليمن في توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال التبادل التجاري سواء بشكل ثنائي مع بعض الدول العربية أو بشكل جماعي بمعظم الدول العربية في إطار الجامعة العربية مثل اتفاقيات تسيير وتنمية التبادل التجاري وقرار السوق العربية المشتركة وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار الوحدة الاقتصادية العربية، ومن أهم العوامل المؤثرة على تجارة اليمن وصادراتها للدول العربية العلاقات السياسية فصادرات اليمن للدول العربية مرتبطة إلى حد كبير بالعلاقات السياسية مع الدول العربية .

وعلى الرغم من اتساع السوق العربية إلا أن نصيب الصادرات اليمنية من هذه السوق يعتبر متواضعا إلى حد كبير إذا ما قورنت بصادرات اليمن إلى المجموعات الأخرى من الدول المتقدمة ودول شرق أوروبا والصين إذ بلغت ١١,٢٪ فقط .

(٣) سياسات مواجهة البطالة من المنظور الدولي

تعد السياسات التي ينبغي اتخاذها بالنسبة للمستوى العالمي المحور الثالث من محاور مواجهة مشكلة البطالة في اليمن فقد سبق تناول السياسات على المستوى القومي والإقليمي وفى هذا الجزء يتم التركيز على المستوى الدولي فقد شهدت الساحة العالمية العديد من المتغيرات في السنوات الأخيرة والتي كان من أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاج دول أوروبا الشرقية لسياسات التحرر الاقتصادي واقتصاديات السوق وقيام

الوحدة الأوروبية وإبرام اتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، ومحاولة اليابان تكوين تكتل اقتصادي مع مجموعة دول شرق آسيا، وقيام منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥.

إن كل هذه المتغيرات تعد تحديات أمام الاقتصاد اليمني للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة ما ينتج من آثار سلبية، وفى هذا الصدد يمكن توضيح بعض جوانب الاستفادة والتي يمكن من خلالها تحقيق الاقتصاد القومي لمعدلات أعلى لمواجهة مشكلة البطالة أبرزها زيادة القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية وتنمية الصادرات باعتبارها واحدة من مكونات الدخل القومي ومن ثم تستطيع الصادرات المساهمة في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قيام المشروعات التصديرية والتوسع في المشروعات القائمة لتلبية احتياجات السوق الداخلي والخارجي .

إن عملية التصدير تسهم في كسر حلقة الركود وتسارع معدلات النمو والعمل على التجديد والابتكار، ودفع الطاقات نحو التشغيل الكامل وما يقتضيه ذلك من تحسين مستويات الجودة والخبرة بالتطورات المحلية والدولية ومنافسة السلع الوطنية للسلع الأجنبية في الداخل والخارج .

(٤) مواجهة البطالة من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية

أصبحت مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني تمثل تحديا لمحاولات التنمية وأبعادها المختلفة، فقد حاول الباحث هنا أن يضع تصورا للاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في مواجهة البطالة. وعلى الرغم من تزايد حدة مشكلة البطالة عالميا فإن ذلك كله لا ينفي أن هناك عدة حالات فردية لبعض الدول التي نجحت في اتباع مجموعة متكاملة من السياسات للحد من معدلات البطالة لعل أبرزها ما يلي :

جمهورية الصين والتي انخفضت فيها معدلات البطالة من ٣٣, ٥٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٪ عام١٩٩٦ .

وهونج كونج انخفضت معدلات البطالة فيها من ٣, ٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٨, ٣٪ عام ١٩٩٣ .

والمكسيك انخفضت البطالة فيها من ٨٪ عام ١٩٨٥ إلى ٤,٩٪ عام ١٩٩٦,
وكذلك انخفضت معدلات البطالة في الهند من ٧,١٪ عام ١٩٨٧ إلى ٤,٥٪ عام ١٩٩٦ وفى إندونيسيا انخفضت البطالة إلى معدل ٢,١٪ عام ١٩٩٥ .(٩)

باستعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في مواجهة البطالة يتضح أن عملية وضع سياسة لرفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية ومن ثم معالجة البطالة لا يمكن أن يتم بمعزل عن استراتيجية التنمية الاقتصادية .

وبالنسبة لحالة اليمن اتضح بأن إخفاق الدولة فى التخفيف من حدة تلك المشكلة يرجع إلى أنها اتبعت تجاهها سياسات جزئية ومتفرقة وغير متكاملة مع استراتيجية التنمية العامة الأمر الذي ترتب عليه بروز وزيادة الآثار السلبية لهذه السياسات .

. وإزاء هذه الحقائق فإن الضرورة تستدعي وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية تركز على رفع معدلات النمو من خلال الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق استغلال ورفع كفاءة الموارد المحلية إلى أقصى مستوى ممكن وبما أن الموارد البشرية هدف مزدوج يتمثل في زيادة معدلات النمو والتشغيل الكامل للموارد البشرية فهى إذن استراتيجية للنمو كثيفة العمل، وعليه تصبح المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية على النحو التالي:

١.توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للاقتصاد :

يمثل توسيع القاعدة الإنتاجية بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية وبخاصة العمل، الركيزة الأولى لاستراتيجية النمو كثيفة العمل فهو من ناحية يؤدى إلى زيادة معدل النمو، ومن ناحية أخرى إلى زيادة مستوى التشغيل وخاصة أننا نعلم بأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الناتج وتتمثل زيادة القاعدة الإنتاجية المحلية في الآتي :

(أ) التنمية الزراعية الريفية:

عند قراءة تجارب بعض الدول الناجحة في مواجهة البطالة اتضح أن القطاع الزراعي .

قد لعب دورا أساسيا في رفع معدلات النمو ومن ثم استيعاب العمال فمثلا في الصين بلغت القوة العاملة بالقطاع الزراعي نحو ٦٩٪ من قوة العمل عام ١٩٩٧ وبلغت هذه النسبة ٧٠,٦٪ في الهند عام ١٩٩٥ وبلغت ٤,٨٪ في إندونيسيا عام ١٩٩١ في الوقت الذي ساهم فيه القطاع الزراعي اليمني مساهمة سلبية في امتصاص زيادة القوة العاملة خلال الفترة المنصرمة حتى اليوم .

والسؤال الآن: كيف يمكن زيادة معدل نمو الناتج بالقطاع الزراعي ومن ثم زيادة قدرته على استيعاب العمالة في ظل فرض ثبات الموارد المالية الكلية في الاقتصاد ؟

يرى الباحث بأن زيادة إمكانية القطاع الزراعي على الإنتاج والتشغيل تستلزم زيادة نصيبه من الاستثمارات القومية، علاوة على تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار في قطاعي الصناعة والإسكان بحيث يستأثر القطاع الزراعي بالنصيب الأكبر من الاستثمارات القومية .

وفى هذا السياق يرى الباحث بأنه ينبغي الاستفادة من التجارب التي وصلت إليها الدول والبدء في ما هو أهم وبالتدرج والمرحلية كما حدث في كل من الصين والمغرب وتونس والتي كتب لها النجاح وكذلك في مجال التنمية الزراعية يجب الاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي .

والى جانب الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في استيعاب العمل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة في الريف فإن الضرورة تستدعي وضع خطة للتنمية الريفية تتضمن ما يلي :

- الاهتمام بالصناعات الريفية ذات الحجم الصغير والمكملة للنشاط الزراعي والتي ترتبط به بعلاقات تشابكية أمامية أو خلفية، وقد نجحت كل من الصين وإندونيسيا في إتاحة صناعات ريفية ساعدت على امتصاص العمالة الزائدة بالريف وتحقيق التنمية الريفية .
- توفير الخدمات الأساسية والترفيهية في هذه المناطق، فهناك تحيز في اليمن في توزيع تلك الخدمات لصالح الحضر ضد الريف .

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي بصفة خاصة وبالتنمية الريفية بصفة عامة من شأنه خلق فرص عمل بالمناطق الريفية وبالتالي تقليل تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر. ومن ثم خفض معدلات البطالة في كل منها .

(ب) التنمية الصناعية:

إن قطاع الصناعة بطبيعة الحال لم يساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى التشغيل بالاقتصاد القومي ونصيبه النسبي من قوة العمل لم يتعد ١٣٪ كما أنه لم يستوعب إلا ١٧,٥٪ من الزيادة في قوة العمل خلال الفترة المنصرمة كما أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ١٣,٥٪.

ولا يرجع ما تقدم لضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة كما هو الحال بالنسبة لقطاع الزراعة، فكما رأينا استأثر القطاع الصناعي بما يقرب من ربع الاستثمارات القومية خلال الفترة المنصرمة.ولكن يمكن القول بأن ضعف مساهمته في رفع مستوى التشغيل يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها ميله إلى استخدام فنون الإنتاجية كثيفة رأس المال .

وعليه يمكن القول بأن التنمية الصناعية وزيادة قوة الصناعة على خلق فرص عمل لا تتوقف في المقام الأول على زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع بقدر ما ترتبط بحسن استغلالها وإعادة توزيعها لصالح الصناعات كثيفة العمل وعليه فإن رفع معدل النمو والتشغيل في القطاع الصناعي يستلزم ما يلي :

- الاهتمام في الأجل القصير بالاستغلال الأمثل للطاقات العاطلة وهو من أهم الخطوات التي يجب أن تبدأ بها التنمية الصناعية ذلك أن تشغيل هذه الطاقات يساهم في زيادة معدلات النمو دون أن يستلزم ذلك زيادة في الاستثمار .
- بالنسبة لنمط التنمية الصناعية: يلاحظ تحيز الصناعة اليمنية لسياسة الإحلال محل الواردات مع إهمال الصناعات التصديرية. لذلك يرى الباحث بأنه على الدولة وضع برنامج لتشجيع الصادرات الصناعية والتركيز في هذا المجال على الصناعات الزراعية كثيفة العمل التي تتمتع اليمن فيها بميزة نسبية تمكنها من

المنافسة الدولية. ومنها الصناعات الغذائية مثلا، ولا شك أن هذا الاتجاه سوف يساعد على التنمية الريفية أيضا .

على الدولة تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة في الريف لما لها من أهمية في امتصاص العمالة وقد نجحت كل من الصين والهند وإندونيسيا، وكوريا، وتايوان، في نشر الصناعات الصغيرة في مختلف الأقاليم .

والقضاء على مشكلة البطالة يجب أن يتم في إطار استراتيجية عامة للتنمية كثيفة العمل وقد عرضنا سلفا المكون الأول لتلك الاستراتيجية ألا وهو توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية بما يحقق النمو ورفع مستوى التشغيل وعلى الرغم من أن هذا المكون يعد شرطا ضروريا للقضاء على مشكلة البطالة، إلا أنه غير كاف فالمعالجة الناجحة لتلك القضية تستلزم بالضرورة إعادة النظر في السياسات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على نوعية ومستوى التشغيل وهو ما يتضمن المكون الثاني للاستراتيجية العامة للتنمية كثيفة العمل والمتمثل بالآتي :

- إعادة النظر في السياسات السكانية من خلال استخدام الحوافز النقدية لتشجيع السكان على تنظيم النسل واتباع طرق وأساليب مختلفة لإنجاح ذلك كما حدث في بعض الدول فمثلا قامت تايوان بمنح مزايا تعليمية للأسر صغيرة الحجم، كما قامت كل من الصين والهند برفع السن القانوني للزواج .
- إعادة النظر في السياسة التعليمية: من خلال إعادة توزيع الاستثمارات لصالح التعليم والتدريب المهني ولصالح التعليم الأساسي .
- إعادة النظر في سياسة التعيين والأجور بالقطاع العام من خلال اتباع أساليب وطرق جديدة تحد من المبالغة في التعيين بالوظائف الحكومية إلا وفق الحاجة والتخلص من العمالة الفائضة بما يتناسب وقوانين العمل والاستشهاد بتجارب بعض الدول في هذا المجال .
- إعادة النظر في السياسة المالية والنقدية من خلال توزيع الموارد من الاستخدامات كثيفة رأس المال إلى الاستخدامات كثيفة العمل كما هو مطبق في الصين وبحيث

تتجه الموارد إلى الصناعات الصغيرة بدلا من الكبيرة [١٠] وكذلك الاهتمام بتهيئة المناخ العام المشجع للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ولعل هذين الطريقين من أنسب الطرق التي تم اتباعها في الدول لمواجهة مشكلة البطالة .

وبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه فإنه ينبغي على الحكومة اليمنية وجهات صنع القرار اتباع مزيد من الشفافية والمرونة في سن التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار ومنح مزيد من الحوافز والتسهيلات الاستثمارية والضريبية وغيرها من السياسات التي تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات وبالتالي تعمل على امتصاص قدر كبير من العمالة اليمنية وهو ما يفضي بالضرورة إلى تخفيض البطالة وتوسيع فرص العمل للمواطن اليمني .

الخاتمة:

غدت مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد اليمني بصفة عامة ومسيرة التنمية بصفة خاصة، حيث أخذت مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني في الزيادة بصورة مضطردة منذ عقد الثمانينات وحتى الآن وأصبحت ظاهرة البطالة السافرة من أهم السمات التي تميز الاقتصاد اليمني علاوة على أن ظاهرة البطالة قد أخذت أشكالا وأبعادا جديدة من أهمها بطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة واضحة في السنوات الأخيرة وتعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي تتميز بآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة الأمر الذي يتطلب التصدي لها ووضع السياسات لمواجهتها والتخفيف من حدتها ذلك أن عدم مواجهتها يزيد من حدتها يوما بعد يوم ويزيد من خطورة آثارها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية .

وفى إطار دراسة ملامح وأسباب ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني اتضح أنها قد ارتفعت من سنة إلى أخرى، وقد انتشرت بين فئات العمر المختلفة وبين الذكور والإناث وبين المتعلمين، وفيما يتعلق بأسباب ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني فقد تعددت الأسباب التي أفرزت ظاهرة البطالة بيد أنها أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية

فترجع ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني إلى أسباب سكانية حيث تزايد عدد السكان من ١١,٤٤٨,٠٣١ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١٨,٧١٨,٣٠٠ في عام ٢٠٠٢ .

أما بالنسبة للأسباب التعليمية فقد تزايد عدد خريجي الجامعات من ٢٥٣١ طالبا عام ١٩٩٠ إلى ١٩٢١١ طالبا عام ٢٠٠٢ وقد أدت الزيادة في عدد الخريجين مع عدم قدرة الاقتصاد القومي على استيعابها إلى زيادة نسبة البطالة بين المتعلمين .

وفيما يتعلق بالأسباب الإقليمية والدولية فنلاحظ أن الزيادة في أعداد المهاجرين قد أخذت في العودة خاصة بعد حرب الخليج الثانية وقد زادت من حدة البطالة .

وبجانب الأسباب السابقة فإن نمط الاستثمار يعد من أهم العوامل المؤثرة على مشكلة البطالة، وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمار القومي بين القطاعات الاقتصادية اتضح من الدراسة أن هناك انخفاضا مستمرا في نصيب القطاعات السلعية من إجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة .

أما مجموع القطاعات الأخرى وهى القطاعات الخدمية وقطاعات التوزيع وهى قطاعات غير مستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة فقد ارتفع نصيبها من الاستثمارات القومية غير أن هذا الارتفاع لم يصاحبه ارتفاع مماثل في استيعابها للعمالة، الأمر الذي خلف آثارا عكسية على مشكلة البطالة .

وفى المحور الثالث والخاص بمواجه مشكلة البطالة في الاقتصاد اليمني تناولت الدراسة سياسات المواجهة على ثلاثة مستويات، المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وفيما يتعلق بسياسات مواجهة مشكلة البطالة على المستوى القومي فقد قسمت الدراسة هذه السياسات إلى سياسات خاصة بجانب الطلب وسياسات خاصة بجانب العرض وقد تمثلت سياسات العرض في خفض النمو السكاني والملائمة بين سياسات التوظف أما سياسات الطلب فتضمنت إعطاء أولوية للقطاعات المستوعبة للعمالة والقضاء على الطاقات العاطلة في الصناعة والاهتمام والقضاء على مشاكل الزراعة، هذا بالإضافة إلى استخدام أساليب فنية متوسطة .

أما السياسات الإقليمية فقد خلصت الدراسة إلى تشجيع الهجرة الخارجية وانتقال

العمال إلى الدول العربية وعقد الاتفاقيات الثنائية، علاوة على تشجيع الصادرات للدول العربية والأفريقية ، أما السياسات على المستوى الدولي فقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تنمية الصادرات الحضرية وزيادة قدرتها التنافسية والقضاء على معوقات التصدير بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في مجال مواجهة مشكلة البطالة مثل تجربة هونج كونج وسنغافورة .

التوصيات:

فى ضوء ما سبق فإن الدراسة توصي بما يلي:

١- إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمال عند توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية ووضع هدف التوظف كأحد أهداف الخطة الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها .

٢- ربط الحوافز الممنوحة للقطاع الخاص والأجنبي بما يوفره من فرص عمل حقيقية منتجة تعمل على تنمية الاقتصاد القومي وتزيد الصادرات .

٣- ربط سياسات التعليم بسياسة التوظف حتى لا يتم تخريج أفراد لا تتناسب مهاراتهم وقدراتهم وتخصصاتهم مع متطلبات سوق العمل وخاصة التنمية الاقتصادية ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تخطيط القوى العاملة .

٤- تحديد جهة وحيدة تكون مهمتها القيام بالإحصاءات الدقيقة عن حجم مشكلة البطالة وأنواعها حتى يتم وضع السياسات السليمة والمناسبة لمواجهتها .

٥- إنشاء مركز متخصص يتبع وزارة الصناعة والتجارة تكون مهمته تحديد مشروعات للشباب على أن يدعم هذا المركز من ميزانية الدولة بحيث يساعد على تشغيل الشباب وامتصاص جزء من البطالة .

الهوامش

١- لمعرفة الأشكال الرئيسية للبطالة أنظر : سلوى سليمان : البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٩،ص,٢

٢- لمعرفة البطالة بين المتعلمين: راجع : سميحة السيد فوزى: سياسة مشكلة مواجهة البطالة في مصر، رؤية من خلال تجارب الدول الأخرى : المؤتمر الأول الاقتصادي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، فبراير ١٩٧٩، ص,٨

٣- للاطلاع على الزيادة في خريجي التعليم الجامعي : أنظر التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٢، إبريل ٢٠٠٣ صنعاء .

٤- الأسباب الإقليمية والدولية: راجع: ندوة الفقر وسبل الحد منه فى الجمهورية اليمنية - عدن ٥-٧ ديسمبر ,١٩٩٨

٥- وحول مواجهة البطالة من المنظور الإقليمي : راجع : جامعة الدول العربية : الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، مجموعة الاتفاقيات الجماعية ، والثنائية المتعلقة بشئون العمل والعمال العرب، ١٩٨٢، ص,١٢

٦- وحول مواجهة البطالة من المنظور الدولي: أنظر: حسين محمد صالح : تطور الصادرات السلعية المصرية وتحليل العوامل المسئولة عنها ووسائل تنميتها، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٤، معهد التخطيط القومي، إبريل ١٩٩٥، ص,٢٤

٧- وحول مواجهة البطالة من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية: أنظر :

World Bank: India Structural Change / and Development Perspective. Report No. 5593 - IN Volume 11, April 1995, p. 12

8- Nabagopal Das-unemployment and Employment Planning Orient Long Mens, Bombay, India, 1996, p.80.

9- I.L.O. Trends in Employment and Labour incomer ease studies on developing countries, Geneva, 1998, p.160.

١٠- وحول تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية: أنظر :

I.L.O. Trends in Employment and Labour incomer1997, Op. Cit., p.140.

١٢ -وحول القطاع غير المنظم والصناعات الصغيرة راجع: سعاد كامل - بحث مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام في مصر، وزارة التخطيط ووزارة القوي العاملة ، القاهرة، ١٩٨٨، ص ، ٣

مراجع أخرى

- وكالة سبا للأنباء الاقتصادية : البطالة، العدد ٣٩، مارس، ٢٠٠١

- أحمد الفقير - "تأثير الهجرة الخارجية على البنية الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية" - المستقبل العربي - العدد ٧٠ ديسمبر ، ١٩٨٤

- أحمد الفقير - "اليمن الهجرة والتنمية" - القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥

- إسماعيل صبري عبد الله - "الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان

العالم الثالث في مؤتمر البطالة فى مصر، القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩ .

- حسام محمد مندور: الطاقات العاطلة فى الصناعة المصرية - القاهرة - معهد التخطيط القومي، ١٩٨٩ .

- سلوى سليمان - البطالة فى مصر المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩ - القاهرة - دار النهضة العربية، ١٩٨٩ .

- عالية عبد المنعم المهدي: التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية فى مؤتمر البطالة فى مصر - القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٨٩ .